



الجمعية العامة

الدورة الثانية والأربعون

الوثائق الرسمية *

PROVISIONAL

A/42/PV.26

14 October 1987

ARABIC

الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

- خطاب القاه السيد كنيث كاوندا ، رئيس جمهورية زامبيا

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

القي كلمة كل من :

السيد فان ليروب (فانواتو)

السيد فرح (جيبوتي)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠خطاب السيد كنيه كاوندا ، رئيس جمهورية زامبيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية صباح اليوم

الى كلمة السيد كنيه كاوندا رئيس جمهورية زامبيا ورئيس منظمة الوحدة الافريقية .

امطّح السيد كنيه كاوندا ، رئيس جمهورية زامبيا الى قاعة الجمعية العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ،

يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد كنيه كاوندا ، رئيس جمهورية زامبيا ورئيس منظمة الوحدة الافريقية وأدعوه الى القاء كلمته .

الرئيس كاوندا (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم منظمة الوحدة

الافريقية ، وباسم زامبيا ، اضم صوتي الى جميع المتكلمين الآخرين لتهنئتم ، السفير فلورين ، على انتخابكم الذي تستحقونه بجدارة رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين . ومن ثم ، أود أن أؤكد لكم تعاون الدول الافريقية الاعضاء ، وفي الوقت ذاته ، أود أن أسجل تقديرنا البالغ للعمل الذي قام به سلفكم السيد جودري ، وزير خارجية بنغلاديش .

وفخلا عن ذلك ، أتوجه بالتهنئة الى الامين العام السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، لقيادته الرائعة والممتازة لمنظمتنا . ويشرفني أيضا أن اعرب عن امتناننا الخالص والعميق له لحضوره مؤتمر القمة الثالث والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية واسهامه القيم في أعمال هذا المؤتمر الذي عقد في أديس أبابا ، اثيوبيا ، في الفترة من ٢٧ الى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٧ .

كنت أفضل أن أحمل معي رسالة أكثر اشراقا وسعادة باسم افريقيا ، ولكن الحال ليس كذلك لان هذه الدورة تنعقد في ظل حالة دولية متردية . فبينما يمضي سباق التسلح في طريقه ، نشهد الآن ظهور بؤر للتوتر تزداد حدة وعددا في عالمنا اليوم .

ان افريقيا تشعر بقلق بالغ ازاء ذلك . ولذلك ، نأمل ان تساعد هذه الدورة على التوصل الى حلول لبعض المشكلات العديدة التي تواجه العالم . ونحن نؤمن ايمانا راسخا بأنه لا يمكن تحقيق هذا إلا من خلال الجهود الجماعية المتضافرة . ذلك لان هذا هو أساس التزامنا بالأمم المتحدة . ولهذا السبب حضرنا الى هنا لنشاطر بقية الدول الاعضاء مشاعر القلق التي تساورنا .

منذ ما يزيد قليلا عن العام ، اعتمدت الجمعية العامة بالاجماع في دورتها الامتثنائية العاشرة برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . وبرنامج العمل هذا إطار فريد للتعاون بين افريقيا وبقية المجتمع الدولي من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي لافريقيا . واقتناعا منا بأن هذا العمل ينبغي ان يبدأ بجدية وبدون تخاؤل ، اعتمد رؤساء دول وحكومات افريقيا جميعهم في عام ١٩٨٥ برنامج أولويات افريقيا للانتعاش الاقتصادي في الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، وتعهدوا بتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ هذا البرنامج .

وباعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة ، أقرّ المجتمع الدولي برنامج أولويات افريقيا ، واعترف بالحاجة الى خلق مناخ اقتصادي دولي أكثر دعما لافريقيا ، وتعهد ببذل قصارى جهده لتوفير ما يكفي من الموارد لدعم مبادرات التنمية في افريقيا . ونحن من جانبنا ، قد التزمنا بأن نحترم ، على الصعيد الوطني ، أولويات برنامجنا المذكور وان نتابع بنشاط الاملاحات السياسية المناسبة ، وان نعيّن كل الموارد المحلية من أجل النجاح في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة .

وقد احرزنا تقدما ملحوظا في الأشهر الماضية في تنفيذ برنامج أولويات افريقيا فيما يتعلق باعادة ترتيب أولوياتنا الاقتصادية . واجرينا املاحات اقتصادية وتكيّفات اقتصادية قاسية ، واتخذنا التدابير لتوطيد اقتصادنا . وقد كلّفنا ذلك فسي كثير من الحالات تضحيات اقتصادية واجتماعية باهظة ، فضلا عن مواجهة مخاطر سياسية حرجة ، الامر الذي هدّد أسس التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي في دول كثيرة .

ما فتئ كل ذلك يُجرى في وقت يعاني فيه عدد من البلدان من استمرار مشاكل الجفاف أو إعادة ظهورها ومن حالات الطوارئ ، مما يهدد مرة أخرى باستنزاف واستنفاد الموارد الوطنية السليمة المطلوبة بالحاح من أجل الانتعاش والتنمية .

ان الجهود الرامية الى تحقيق الانتعاش والتنمية في منطقة الجنوب الافريقي كانت وما زالت تتعرض للاحباط على يد نظام جنوب افريقيا المنصري الذي يتماهى في سياساته القائمة على العدوان وزعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي . وقد اقتضت هذه السياسات كلفة مالية وبشرية هائلة وقوّت تماما السلم والاستقرار والامن وكلها من المتطلبات الاساسية للانعاش الاقتصادي والتنمية .

ولكن بالرغم من المعويات الجمة والكلفة الباهظة . ما برحت افريقيا تحبب التزامها الراسخ ببرنامج الامم المتحدة للانعاش الاقتصادي ، إذ ان ذلك البرنامج يمد بالنسبة لنا نحن الافريقيين مسألة بقاء وتحديا يتمثل في تحقيق الانتعاش والتنمية . ونحن مصممون على البقاء والنمو .

ومما يبعث على الالف ، انه بعد انقضاء نحو عام ونصف عام على اعتماد البرنامج ، ورغم المبادرات المحدودة المخطط بها هنا وهناك ، لا يسع المرء إلا ان يخلص الى نتيجة مؤداها ان استجابة المجتمع الدولي قصرت الى حد كبير عن الوفاء بمتطلبات البرنامج . فالمجتمع الدولي لم ينهض بنصيبه من المسؤولية المنوطة به بموجب برنامج الانعاش .

وتؤيدنا في تقييمنا للحالة النتائج الواردة في التقرير المرحلي الشامل والممتاز الذي أعده الامين العام والمطروح علينا . وهو أيضا التقييم الذي خلم اليه جمع كبير من أبرز واضعي السياسات الافريقيين وغير الافريقيين وخبراء وممثلي المنظمات الدولية ومؤسسات الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ، وذلك في مؤتمر دولي عقد تحت اشراف اللجنة الاقتصادية لافريقيا وبالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية ومصرف التنمية الافريقي . وأجرى هذا الجمع من واضعي السياسات والخبراء وغيرهم تقييما لفرص افريقيا في الانتعاش والتنمية يرد في بيان ابوجا المعروف كذلك على هذه الدورة . والواقع انه أيضا التقييم الذي خلم اليه عدد آخر من المنظمات الدولية الكبرى وبعض الحكومات الغربية .

وفضلا عن أن المجتمع الدولي وخاصة الدول الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لم يستجب بقدر كاف ، ازداد تردي البيئة الاقتصادية الخارجية . ففي عام واحد فقط ، من عام ١٩٨٥ الى ١٩٨٦ ، خسرت افريقيا ما يقدر بنحو ١٩ بليون دولار امريكي من حواصل التصدير نتيجة انهيار أسعار السلع الاساسية . وفي عام ١٩٨٦ ، هبطت معدلات التبادل التجاري بنسبة ٢٨ في المائة وانخفضت القوة الشرائية بنسبة ٣٠ في المائة .

كما اتخذت مشكلتا المديونية وخدمة الديون ابعادا تنذر بالخطر . ففي نهاية عام ١٩٨٦ بلغت ديون افريقيا ٣٠٠ بليون دولار امريكي أي ما يمثل ٥٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ونحو ٤٤٠ في المائة من حواصل التصدير . أما نسبة خدمة الديون الى الصادرات فتتجاوز حاليا ٥٠ في المائة وتغوق هذا المعدل كثيرا في عدد كبير من البلدان . وتزيد قيمة أقساط خدمة الدين على ١٥ بليون دولار امريكي . وقد بلغت الحالة من الحرج ما اضطر بلدانا كثيرة الى التوقف عن السداد ومن المقرر أن يعقد رؤساء دول منظمة الوحدة الافريقية يومي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و١ كانون الاول/ديسمبر القادمين مؤتمر قمة استثنائيا لمناقشة هذه المشكلة على وجه التحديد .

ويعني الانخفاض الحاد في حواصل التصدير والارتفاع الهائل في قيمة اقساط خدمة الدين فقدان افريقيا موارد مالية ثمينة كان يمكن استخدامها في تحقيق الانتعاش الاقتصادي . وقد تعهدت البلدان الافريقية بأن تمول من مصادرها المحلية ٦٣ في المائة من برنامج افريقيا ذي الاولويات للانتعاش الاقتصادي للفترة بين ١٩٨٦ و ١٩٩٠ وذلك على افتراض شبكات أسعار السلع الاساسية شبكات يسمح بدوره بشبكات وضمان الايرادات والدخول العائلية المستمدة من تلك الأسعار . إلا أن ذلك الافتراض ذهب ادراج الرياح منذ السنة الاولى بعد اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة . اذا لم يتخذ المجتمع الدولي أي اجراء يذكر لتحسين ما خلفته البيئة الخارجية المناوئة من آثار تسبب الضعف .

ولا تلوح في الافق أي تدابير تستهدف تشيبت حواصل تصدير السلع الاساسية التي تتم بأهمية كبرى بالنسبة لافريقيا ، كما لم تُنشأ آليات فعالة لتخفيف الاعباء

الجسام المترتبة على المديونية وخدمة الدين . والاسوأ من ذلك ان الزيادة المتوقعة في تدفقات الموارد الى افريقيا لم تتحقق ، اذ لم يقتصر الامر على عدم مسايرتها لتدفقات الموارد من افريقيا الى الخارج بل اصابها الركود . وقد توقف اجمالي تدفقات الموارد الى افريقيا في عام ١٩٨٦ عند ١٠ بلايين من دولارات الولايات المتحدة مما يعد بالقيمة الحقيقية ادنى من معدلها في عام ١٩٨٥ . ومن ثم ، ففي حين خسرت افريقيا في عام ١٩٨٦ وحده نحو ٢٤ بليون دولار أمريكي في مورة تحويلات الى الخارج وذلك نتيجة هبوط حائل التصدير وارتفاع قيمة اقساط خدمة الدين نجد ان صافي التدفقات من موارد الدخل لا يمكن ان تعوّض إلا عما يزيد بالكاد على نصف تلك الخسارة .

وهكذا يتضح ان افريقيا تخسر على كل الجبهات الى حد ان المرء يتساءل عما حدث للالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي على نفسه في برنامج الأمم المتحدة من أجل الإنعاش الاقتصادي في افريقيا ، وروح المسؤولية والاهتمام المشترك ولماذا لم يترجم هذا البرنامج الى عمل محدد وملموس .

ينبغي أن تنظر هذه الدورة ، بين أمور أخرى ، في مدى تنفيذ تعهداتنا المشتركة ، وان تحدد ما ينبغي عمله خلال الفترة المتبقية لذلك البرنامج ، حتى يمكن ان ينفذ بنجاح .

ورغم ان كلمة "اتفاق" لم تستعمل في برنامج العمل ، فإن المشاركة الجديدة القائمة على التزام متبادل ومسؤولية مشتركة بين افريقيا والمجتمع الدولي ليست إلا اتفاقا للتقدم والتنمية في افريقيا . وهي ترمز أيضا الى استعادة الثقة في كفاءة وفاعلية التعاون الاقتصادي الدولي دعما لافريقيا .

وبطبيعة الحال ، نحن الافارقة نعرف جيدا اننا يجب ان نكون مادة مصيرنا ، وينبغي لنا ان نقوم باصلاحات داخلية وان نواصل الجهود اللازمة لتحسين الادارة الاقتصادية ، ويجب علينا ان نركز أيضا على الاولويات التي اعتمدناها لإحداث التغيير اللازم في هيكل اقتصاداتنا ، وان نتابع الاعتماد على الذات والتنمية الذاتية وان نمزج التعاون والتكامل الاقتصادي في افريقيا .

انني اذ قلت ذلك ، ارى ان من الصحيح أيضا - وهو ما ينبغي عليه بجداء كامل - ان هذه الجهود مهما توبعت بغير كلل فانها ستكون عقيمة ان لم تكن مصحوبة بتحسين حقيقي في البيئة الاقتصادية الخارجية ، وبالدعم المناسب من قبل المجتمع الدولي . وما لم توجد حلول فعّالة لمشكلتي الديون والطمع الاسامية ، وما لم يجر تدفق الموارد بمستويات تموّث على نحو مناسب عن انتقال الموارد من افريقيا الى الخارج وتصح كذلك بمعدل نمو ايجابي ومعقول في راس المال ، فان احتمالات تحقيق التنمية والانعاش في افريقيا متبقى بعيدة المنال ومتظل القارة دائما ضحية للبيؤس والازمات المستمرة .

ان الدعم الخارجي لافريقيا لا يستند اساسا على اسي اخلاقية ، كما يريد البعض منا تصويره . وانه لا يستند الى اسي اخلاقية . فالشواهد الاكيدة توضح بجملاء ان الانتقال المعاكس والمكثف للموارد من افريقيا الى الخارج يجري حاليا . ولا بد من وقف هذه التدفقات وعكس اتجاهها من خلال تدفقات الموارد التي تأخذ ايضا متطلبات النمو في الاعتبار .

ومع ذلك ، فاننا ندرك بعض المبادرات ونشعر بالامتنان للحكومات الدائنة والماتحة التي اقدمت عليها من اجل تخفيف حدة الديون وتقديم برامج للمساعدة الخاصة . وقد تضمنت هذه التدابير إعادة جدولة الديون الرسمية من خلال نادي باريس بشروط اكثر سخاء والديون التجارية الخاصة من خلال نادي لندن . وقد قامت بعض الدول الماتحة ايضا بإلغاء بعض الديون الاخرى لصالح بعض البلدان الافريقية الاقل نموا .

ونرحب ايضا بالقرار الذي اتخذ مؤخرا في قمة البنقدية والقائل بانه ينبغي النظر في إمكانية تطبيق أسعار فائدة اقل على الديون الحالية للبلدان الافريقية التي تبذل جهودا للتكيف وانه ينبغي التوصل الى اتفاق ولاسيما في نادي باريس ، على تمديد فترات المداد وفترات السماح .

واتخذت بعض المؤسسات المتعددة الاطراف بعض المبادرات لزيادة حجم ما تقدمه من مساعدات لافريقيا . ويجدر بنا ان نذكر هنا تغذية الموارد من الوكالة الانمائية الدولية التي بلغت ١٢,٤ بليون دولار أمريكي والقرار الخام بتخصيم ٤٥ في المائة من هذا المبلغ للبلدان الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء .

ومما يجدر ذكره ايضا الاقتراح الاخير الذي قدمه صندوق النقد الدولي بأن الموارد المتاحة لمرفق التكيف الهيكلي ينبغي ان تضاعف ثلاث مرات بحيث تصل الى ٩ بلايين دولار أمريكي من اجل تقديم دعم خام للبلدان الفقيرة التي تواجه مشكلات غير عادية في موازين مدفوعاتها .

ومع ذلك ، منها كانت هذه الإجراءات محل تقدير ، فانها لاتمثل إلا نهجا جزئية لزاء المشكلة التي نواجهها ، وتقتصر كثيرا عن متطلبات افريقيا .

المطلوب هو صفقة شاملة تضم حلا لمشكلتي السلع الاساسية والديون وزيادة كبيرة في المعاعدة الإنمائية الرسمية . ويجب أن تتضمن هذه الصفقة تحويل كل المساعدة الإنمائية الرسمية الى منح ، بالإضافة الى خفض كبير في أسعار الفائدة على الديون التجارية وتوحيد هذه الديون ومدفوعات خدمة الديون عليها لسدادها على فترات طويلة تصل من ٢٠ الى ٤٠ سنة بشروط ميسرة تتضمن فترة سماح مدتها ١٠ سنوات .

إن متطلبات خدمة الديون لابد أن تتماشى تماما مع قدرة البلدان الافريقية على الدفع ، مع المراعاة التامة لمتطلبات التنمية والنمو المتواصل .
ويجب ايجاد حل للديون المتراكمة والمتزايدة التي تدين بها البلدان الافريقية للبنك الدولي . فهناك الآن تدفق صاف كبير للموارد يخرج من افريقيا الى صندوق النقد الدولي . ويقدر أن يتجاوز التدفق الصافي للموارد من افريقيا الى صندوق النقد الدولي ٩٦٠ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٦ . مثل هذه الحالة ليست منطقية ولا يمكن تبريرها ولا يمكن السكوت عليها . ويتعين ضمان أن يقوم كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإعادة جدولة ديون افريقيا لهما ، من حيث تسديدهما وخدمتها على أساس طويل الاجل .

إن الحاجة الملحة الى معالجة مشاكل السلع الاساسية في افريقيا لا تحتاج منا الى تأكيد . فالانخفاض الهائل في حواصل المادرات ، والتردي المستمر في معدلات التبادل التجاري لافريقيا تتلاشى بجانبها أية محاولة لزيادة قيمة الصادرات ، علاوة على أنها يؤديان الى حرمان الاقتصادات الافريقية من مصدر رئيسي من مصادر الاستثمار . وواجبنا هو أن نترجم ، الى عمل محدد ، دعوة المجتمع الدولي التي وردت في برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، وهي :

"معالجة قضايا السلع الاساسية على وجه السرعة ، مع مراعاة المصالح الخاصة للبلدان الافريقية ... وكذلك زيادة قدرة البلدان الافريقية على تصنيع صادراتها وتسويقها وتوزيعها ونقلها" . (القرار د١ - ٢/١٣ ، المرفق ، الفقرة ١٧ (ب) '١٣)

إن كفالة دعم حائل السلع الاساسية واستقرارها عند اعمار مجزية بشكل معقول ، وهو أمر بالغ الأهمية لافريقيا ، مجال هام لاتخاذ اجراءات محددة . ومما يستحق كل الانتباه في هذا الخصوص المقترح الذي طرحته اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، والذي بحثه أيضا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته السابعة ، وهو

اقترح يدعو الى توسيع مشاركة البلدان المانحة في هذه المسائل والنظم بحيث يشمل المنظمة الأخرى للتعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم البلدان المانحة . وبالإضافة الى تقديم حلول لهذه المشاكل يجب أن تضمن الصفقة تدفق موارد ميسرة الى افريقيا بمعدلات تكفي للتعويض عن أي نقل للموارد الى خارج افريقيا ، علاوة على تلبية متطلبات النمو المتواصل عند مستويات معقولة .

وعلاوة على كل ذلك ما زال من المطلوب توفير ٩,١ بلايين من الدولارات الأمريكية من الموارد الخارجية لتمويل برنامج افريقيا ذي الأولوية للانتعاش الاقتصادي للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . أما متطلبات برامج التنمية الأفريقية التي تتجاوز متطلبات برنامج الأولوية ، فهي أكبر من ذلك كثيرا .

ويتعين على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته وأن يواجه مشاكل افريقيا مواجهة جادة ، وأن يقدم الحلول الدائمة التي أشرت اليها آنفا . ولا بد من بذل الجهود لبداة اجراءات محددة . ولكن ذلك لم يتسنى حتى الآن بسبب معارضة قلة من الدول الكبرى . وأنا أناشدها ، باسم الانسانية وباسم التضامن الدولي ، أن تنضم الى البلدان الأخرى ، حتى يتمكن المجتمع الدولي من تنفيذ برنامجنا المشترك من أجل الانتعاش الاقتصادي في افريقيا تنفيذا كاملا .

إن مشكلة البيئة تشير قلنا بالغا لدى الإنسانية بأسرها . ونحن في افريقيا نعلق أهمية كبرى على ضرورة التعجيل بحل هذه القضية العالمية . وفي هذا السياق نرحب بتقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، الذي قدم الى القمة العادية الثالثة والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية . ومما تجدر الإشارة اليه هنا بمصفا خاصة أنه بينما اعترفت اللجنة بأن التلوث يمثل الى حد كبير مشكلة شمالية أو حضرية ، فإن :

"... الفقر هو السبب الرئيسي لتردي البيئة في كثير من البلدان

النامية" .

وإنني أوصي الجمعية العامة بدراسة هذا التقرير ، وأود في الوقت ذاته أن أشكر رئيسة اللجنة ، وهي رئيسة وزراء النرويج ، عليه ، كما نشكرها على مخاطبتها

اجتماع قمتنا في اديس ابابا في الدورة الثالثة والعشرين للجمعية ولرؤساء دول
وحكومات افريقيا .
اما الوضع السياسي في القارة الافريقية فليس بأحسن حال من الوضع الاقتصادي .
فلا تزال المحراء الغربية ساحة للصراع . ومنظمة الوحدة الافريقية تؤيد الجهود التي
يظطلع بها حاليا الامين العام للأمم المتحدة من اجل التوصل الى وقف إطلاق النار
وإجراء استفتاء . كما نناشد الجمهورية المحراوية العربية الديمقراطية والمملكة
المغربية تأييد الامين العام فيما يبذله من جهود وتعهداتها في الماضي فإن منظمة
الوحدة الافريقية ستبذل قصارى جهدها للمساعدة في هذا الصدد .
لم تتسنى بعد تسوية النزاع بين ليبيا وتشاد . إلا أننا نتشاور فيما
بيننا ، في إطار منظمة الوحدة الافريقية ، محاولين التوصل الى حل دائم لهذه
المشكلة .

إن اللجنة المختصة ، التي عقدت اجتماعها الأول في لوساكا في الشهر الماضي ، تواصل جهودها من أجل التوصل الى حل لهذه المشكلة . وفي هذا الشأن ، نناشد بقسوة المجتمع الدولي بأومع قطاعاته الامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يزيد الموقف تعقيدا .

ولا تزال الحالة المتفجرة والمتردية في الجنوب الافريقي ، التي يرجع سببها الرئيسي الى نظام الفصل العنصري الشرير في جنوب افريقيا ، تشير قلقنا العميق . وقد ادانت هذه الهيئة الدولية نظام الفصل العنصري واعلنت بحق انه جريمة ضد الإنسانية . ووجهت نداءات عديدة الى النظام في بريتوريا لإلغاء نظام التمييز العنصري البالغ القسوة هذا - ولكن نداءاتها ذهبت ادراج الرياح . وبدلا عن ذلك ، كان رد النظام العنصري تعضيد جهازه القومي ومضاعفة بطش الفصل العنصري . كما رفض نظام بريتوريا العنصري ، في جملة أمور ، رفع حالة الطوارئ وواصل تكميم أفواه الصحافة عن طريق الرقابة .

وقد تزايد عدوان جنوب افريقيا على البلدان المستقلة المجاورة . وعلاوة على ذلك ، كشفت بدرجة كبيرة أعمال زعزعة الاستقرار في دول خط المواجهة عن طريق تبنيها وتوجيهها للعمليات المناهضة للحكم والمجموعات التي يقودها المرتزقة ، مثل المقاومة الوطنية لموزامبيق في موزامبيق ، والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لانغولا (يونيتا) في أنغولا . إن هذه العمليات ليس لها أية مصداقية لتمثل الشعوب في تلك البلدان - ناهيك عن تمثيل أية قضية ذات قيمة . فكل ما عرف عنها هو القتل والنهب والتدمير العشوائي والعنف .

ومؤخرا ، أضافت العمليات المسلحة التي تبناها جنوب افريقيا الى مجلها البشع المذبحة المبيّنة لمئات الأبرياء من النساء والاطفال وكبار السن في هوموين وفي أماكن أخرى في موزامبيق . وقد تسبب إجرام هذه المجموعات بخمائر كبيرة في الأرواح والممتلكات ومعاناة لا يقبلها العقل ، وتركت وراءها جروحا جسدية ونفسية دائمة لدى شعوب هذه البلدان . وفي موزامبيق وحدها ، يموت عدد مخيف من الاطفال

نتيجة لأعمال هذه العصابات . وقد أجبر مئات الآلاف من الأشخاص على الهرب من موزامبيق وانغولا ، مما خلق مشكلة لاجئين ذات حجم تجد المنطقة صعوبة في معالجتها .

نعم ، حتى وأنا أخطب الجمعية العامة ، تقوم القوات العسكرية التابعة للنظام العنصري ، بدعمها عصابات يونيتا ، بغزو انغولا . فقد تلقيتُ قبل بضعة دقائق من مجيئي الى هنا معلومات موشوقة بأن القوات العنصرية في انغولا حلت بالفعل محل عصابات يونيتا التابعة لها ، بسبب أن ما يسمى مقر هذه العصابات كان قد أوكلت على السقوط في أيدي القوات الوطنية الانفولية . وقد أصبحت القوات الشريرة التابعة للنظام العنصري في جنوب افريقيا تسيطر سيطرة تامة على الموقف الحربي في جنوب انغولا . وباختصار ، تغزو هذه القوات انغولا الآن بنفسها . ولم تعد هناك أية إدعاءات حول ذلك . كل هذا يمثل حملة متعمدة ترمي الى اقامة حكومة من نوع البانتوستانات في دول خط المواجهة .

وبالطبع ، لن ينجح العنصريون في النهاية . ولكن ما هو حجم المرارة التي يزرعونها ضدهم في قلوب كل هؤلاء الشباب ، وهم جزء من مستقبل الإنسانية ، الذين يكبرون الآن وهم يشهدون هذه الحملة الوحشية التي يقوم بها نظام بدائي في القرن العشرين .

إن أعمال جنوب افريقيا المزعزعة لاستقرار البلدان المجاورة لا ترمي الى تحويلها الى بانتوستانات فحسب وإنما أيضا الى اجبارها على التخلي عن تاييدها للكفاح ضد الفصل العنصري . وما لا يفهمه النظام العنصري في بريتوريا ببساطة هو أن هذا النضال لا يشن من الخارج وإنما تشنه الشعوب المقهورة ذاتها في داخل جنوب افريقيا ، وسوف تنتصر .

ولا تبدو في الأفق أية بادرة اطلاقا على وجود امتداد لدى النظام العنصري للتخلي عن الفصل العنصري سلميا . ولكن ، كما يتبع الليل النهار ، فإن الفصل العنصري سوف يسحق . إنها ليست مسألة ما إذا كان الفصل العنصري سينتهي وإنما هي مسألة متى وكيف . وأود أن أؤكد هذه النقطة : إنها ليست مسألة ما إذا كان الفصل العنصري سينتهي وإنما هي مسألة متى وكيف .

ولذلك ، فإننا نود أن نؤكد مرة أخرى على ما قيل من قبل : في سياق الحالة في الجنوب الأفريقي ، لا تزال الجزاءات الشاملة والإلزامية تمثل السبيل السلمي الوحيد - وأضيف هنا نسبيا - لإنهاء الفصل العنصري . وخشية أن ننسى ، أشير إلى أن منظمة الوحدة الأفريقية وهيئات أخرى حذرت العالم من أن فشل المجتمع الدولي في حسم هذه المسألة سلميا سيؤدي إلى إراقة دماء ودمار لا يمكن تصورهما .

إن محاولة جنوب أفريقيا الزائفة للإصلاح لا يمكن تحملها ، لأن الفصل العنصري ، كما بينت المسرحية الهزلية للبرلمان الثلاثي ، لا يمكن إصلاحه .

وفضلا عن ذلك ، وكما تجلى بكل وضوح في انتخابات أيار/مايو ١٩٨٦ ، ان النظام العنصري ليس جادا ولا هو على استعداد للتفاوض من أجل إزالة الفصل العنصري . وفي ظل هذه الخلفية نود أن نكرر نداءاتنا الجادة الى البلدان الغربية الرئيسية التي لديها نفوذ كاف لدى النظام العنصري للانضمام الى الحملة الداعية الى فرض جزاءات إلزامية شاملة ضد نظام الفصل العنصري .

وفي حال عدم تطبيق هذه الجزاءات فإن الفصل العنصري لن ينتهي بالعنف الشوري الذي تقوم به الاغلبية المقهورة في جنوب افريقيا . لابد من ممارسة الضغط على النظام العنصري لكي يتخلى عن نظام الفصل العنصري البغيض وعن الحظر المفروض على المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا وغيره من الاحزاب والمنظمات السياسية ، وبرفع حالة الطوارئ ، ويطلق سراح نلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين الاخرين ويبدأ بالتفاوض مع الممثلين الحقيقيين للشعب المقهور من أجل إقامة حكومة ديمقراطية غير عرقية .

تشكل ناميبيا مأساة أخرى تواجه هذه المنظمة والمجتمع الدولي بأسره . وهناك توافق عالمي في الآراء بأن جنوب افريقيا تحتل إقليم ناميبيا بصورة غير شرعية . ولقد أكدت هذا الرأي العالمي محكمة العدل الدولية ومجلس الامن وهذه الجمعية أيضا . كما صُرف قدر كبير من الطاقة والجهد الدبلوماسي بل والمال من أجل إزالة العقبات التي لا حصر لها والتي تعوق تنفيذ خطة الامم المتحدة التي اعتمدت في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . إن العالم ينتظر في قلق تنفيذ هذا القرار . ولكن قوة الدفع التي كانت موجودة في عام ١٩٧٨ قد ضعفت نتيجة لما خلفه موضوع ربط انسحاب القوات الكوبية من انغولا باستقلال ناميبيا .

وترى منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز والجمعية العامة للأمم المتحدة ذاتها ومجلس الامن ، أن مسألة الربط مسألة دخيلة على قضية ناميبيا . وبالتالي نطلب من مجلس الامن أن يرقى الى مستوى مسؤولياته فورا وأن يمكّن الامين العام من أن يمضي قدما نحو تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ويقع على عاتق المجتمع الدولي واجب مساعدة دول خط المواجهة والدول المستقلة الأخرى في المنطقة لتمكينها من مواجهة أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي تقوم بها جنوب افريقيا . وأنا أيضا أناشد بزيادة تقديم المساعدة الانسانية لضحايا الفعل العنصري ، وخاصة للذين شردوا من ديارهم .

الاحظ بقنوط بالغ أنه رغم أن مبدأ التعايش السلمي يقبل باعتباره الأساس لعمل الأمم المتحدة ، فإن التنافس الشديد بين الدولتين العظميين الرئيسيتين وكتلتيهما ، وهو القوة الدافعة الكامنة وراء سباق التسلح ، يمثل تهديدا حقيقيا للسلم والامن الدوليين . وفي عالم يموت فيه ملايين البشر من الجوع ومن سوء التغذية ، كيف يسمح لنا ضميرنا بأن نخفق ما يزيد على ألف بليون دولار أمريكي سنويا على التسلح ؟ وأين المنطق في استمرارنا في حيازة المزيد من الاسلحة النووية والبلوغ بها غاية الكمال بينما يمكن أن تُدمر الترمانات الموجودة حاليا العالم مرات ومرات ؟ كيف يمكن أن نعيش في سلام مع الاسلحة النووية التي لا نستطيع أن نحفظها في أماكن آمنة حتى عندما لا نستعملها ؟

إننا بالقطع مدينون لانفسنا وللجيال المقبلة وللمايين من البشرية الذين ماتوا وما زالوا يموتون من الجوع وسوء التغذية والمرض - بأن نوقف سباق التسلح ، وخاصة سباق التسلح النووي ، حتى يمكننا أن نوجه الموارد التي تتوفر نتيجة لهذه العملية صوب أغراض أخرى تعزز الحياة وتغنيها . وفي هذا الصدد ، نناشد الدولتين العظميين الرئيسيتين ، اللتين تتحملان مسؤولية خاصة ، أن تتفاوضا معا على نحو جاد وسريع من أجل الوصول الى ترتيب يؤدي الى نزع السلاح العام والكامل .

ومن هذا المنطلق ترحب زامبيا ، بل وافريقيا كلها وبغبطة وارتياح بالغين ، بما أعلن مؤخرا من أن الدولتين العظميين الرئيسيتين قد توصلتا من حيث المبدأ الى اتفاق يقضي بإزالة جميع القذائف القصيرة والمتوسطة المدى بغية إبرام معاهدة لحظر القذائف النووية المتوسطة المدى . وما من شك في أن الانسانية جمعاء تشعر بالفخر لهذا الإنجاز في هذه اللحظات التاريخية . إن هذا الاتفاق المبدئي يبرز الصبر

والمسؤولية والبصيرة التي أبدتها الدولتان العظميان الرئيسيتان في المفاوضات الطويلة والشاقة . ومن هنا فإننا نهنئ الرئيس ريغان والأمين العام ميخائيل غورباتشوف تهنئة قلبية .

بيد أننا نعرف أنه لا بد من بذل المزيد . ذلك أن مخزونات أكبر من الأسلحة النووية والكيميائية لا تزال موجودة . ولهذا نطالب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بمواصلة جهودهما من أجل إزالة جميع الأسلحة النووية والكيميائية ومن أجل خفض التسليح التقليدي خفضا كبيرا ، ومن أجل ضمان الأمن للطرفين وللعالم بأسره . لا يزال الشرق الأوسط منطقة صراع . ولا تزال قضية فلسطين دون حل ، وهي تؤثر الآن على نحو خطير على لبنان وشعبه . ومع ذلك ، هناك شعاع من الأمل - وهو إقامة مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة . وتؤيد منظمة الوحدة الأفريقية هذا المؤتمر وتطالب إسرائيل بأن تستغل هذه الفرصة التاريخية لإعادة إقرار السلام والحدود الآمنة للجميع في الشرق الأوسط .

إلا أنه حتى يتناول المؤتمر المسائل المتعلقة بالمنطقة بشكل كاف ، من الواجب أن تحضره منظمة التحرير الفلسطينية كمضو مشارك كامل العضوية . وبهذه الطريقة ستلتزم جميع بلدان وشعوب الشرق الأوسط بنتيجة المؤتمر .

لقد دخلت الحرب الدائرة بين ايران والعراق عامها الثامن . وبلغت الخسارة في الأرواح والممتلكات حدا بالغا لكلا البلدين . وتركيز قوات غريبة عن المنطقة في الخليج يزيد من احتمال توسيع نطاق تلك الحرب بما يتجاوز النزاع الراهن . وقد يتسع نطاق ذلك النزاع ويشمل الدول المجاورة ويهدد بالخطر تدفق النفط من تلك المنطقة . إن منظمة الوحدة الأفريقية تشعر بالقلق بشأن الحرب ونتائجها الخطيرة . ونعتقد أن المهم الآن هو وقف هذه الحرب . ولهذا فإننا نرحب باتخاذ مجلس الأمن لقراره ٥٩٨ (١٩٨٧) . قد لا يكون ذلك القرار ملبيا بالكامل لمطالب جميع الأطراف المعنية ، ولكنه يوفر أساسا لتسوية ذات مغزى للمشكلة . ونحن نفهم أن العراق قبل بالفعل القرار . ولذلك نشارك المجتمع الدولي في مطالبة ايران بأن تحذو نفس الحذو .

إن الحالة في امريكا الوسطى مصدر قلق لنا أيضا . ولا يمكن ضمان سلام واستقرار تلك المنطقة إلا اذا اتاحت للبلدان الواقعة فيها فرمة تسوية مشاكلها دون تدخل خارجي . ولذلك نؤيد ، وبحزم ، اتفاق غواتيمالا الذي وقعه مؤخرا خمسة من رؤساء المنطقة . ويحدونا الأمل في أن يوفر هذا أساسا لتسوية جميع المسائل المتعلقة .

هناك مناطق توتر أخرى ، وأقصد هنا أفغانستان وقبرص وكيبوتشيا وشبه القارة الكورية . وفي هذه المناطق كلها أدى وجود قوات أجنبية الى تصعب الموقف أمام شعوب تلك المناطق لإقامة السلام الخاص بها دون تدخل خارجي . ونحن نشارك سائر البشر في المطالبة بإتاحة الفرمة لتلك البلدان لتقرير مستقبلها .

لاتزال الأمم المتحدة أهم مؤسسة متعددة الأطراف لتسوية النزاعات الدولية . فهي تتيح المناقشة عبر الأيديولوجيات والأغراض البشرية . وهي عامل موحد . ويجب المحافظة عليها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة ،
أود أن أشكر رئيس جمهورية زامبيا ورئيس منظمة الوحدة الافريقية على البيان الهام
الذي أدلى به ثوا .

اصطحب السيد كينيث كاوندا رئيس جمهورية زامبيا ورئيس منظمة الوحدة
الافريقية الى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد فان ليروب (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد
الرئيس ، يشرفني أن أقدم لكم التهاني وأطيب الاماني من فانواتو حكومة وشعبا
بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة ، إن انتخابكم
الإجماعي تحية شخصية لكم وتقدير للبلد الذي تمثلونه على حد سواء . ويسرني أيضا أن
أشكر ملفكم ، السيد همايون رشيد جودري وزير خارجية بنغلاديش ، على الأسلوب الذي
أدار به أعمالنا خلال الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة .

وبالإضافة الى ذلك فإننا نشارك في تقديم الشكر للأمين العام لجهوده الدؤوبه . إن علمه وعمل موظفيه المساعدين والامانة العامة كلها مبعث فخر لنا جميعا . وفي هذا الصدد فإننا نرحب بإضافة السفير جوزيف ريد الى فريقه باعتباره وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة . ان مسؤولياته جسيمة بيد أن من يعرفونه جميعا لا يساورهم شك في أنه أهل لهذا العمل .

إن أخذ الكلمة عقب الدكتور كنيك كاوندا رئيس جمهورية زامبيا والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، مبعث فخر كبير لي وهو في الوقت نفسه مسؤولية ضخمة . فليس من السهل أن أقف على منمة هذه الهيئة بعد شخصية على هذا القدر من البلاغة وتحظى باعجاب عالمي مثل الرئيس كاوندا . إن له مكانة كبيرة في التاريخ باعتباره متكلما باسم الذين يعتزون باسمى مبادئ الجنس البشري . واليوم فإنه لم يتكلم باسم شعب زامبيا وقارة افريقيا فقط ولكنه تكلم أيضا بالنيابة عن كل من يؤمنون بالأمم المتحدة .

ان الكلام أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يعتبر دائما مبعث شرف كبير ، وامتياز نادر . واليوم فإن هذا الشرف أكبر ، وهذا الامتياز أندر بسبب وجود الرئيس كاوندا وبسبب كلماته الشاقبة المؤثرة . ونحن ، مثل الآخرين ، نشيد بحكمته واخلاصه وتفهمه للأمور . ونقر أيضا تصوره لعالم تتمكن الانسانية فيه من الازدهار الى غاية ما تسمح به قدراتها .

إن القدرة على الاتمال عن طريق الكلمة المسموعة أو المكتوبة ، كما أشبهت الرئيس كاوندا اليوم ، تعتبر من أعظم منجزات الجنس البشري . وفي بعض الاحيان يعتبر وجود هذه القدرة أمرا مسلما به وبالتالي لا تحظى بالتقدير ولا يستفاد منها على النحو اللازم .

إن القلة ، التي تملك من زمام أيديها القدرة على الحياة أو الموت تجاه بقية الجنس البشري ، بسبب قوتها الاقتصادية أو العسكرية ، لا تشعر غالبا بالحاجة الى الاضفاء الى كلمات الآخرين منا الذين لا يسيطرون على نصيب كبير من الثروة ،

أو يملكون الجيوش القوية أو الاساطيل الكبيرة . وحتى عندما تصفي هذه القلة فهي تصفي بصورة ميكانيكية ؛ انها تصفي بأذانها وليس بقلوبها . وبالتالي فهي غالباً لا تلتفت الى الرماثل المثيرة للمشاعر والموجهة اليها .

وبالتالي يأتي الى هذه المنصة ، سنة بعد أخرى ، متكلم بعد آخر ، ويقف أمام أمم العالم ، ويتكلم عن قضية استقلال ناميبيا ، ونهاية الفصل العنصري في جنوب افريقيا وتوفير الكرامة والعدالة للفلسطينيين . ويناشد متكلم بعد آخر توفير العدل والسلم لشعوب أمريكا الوسطى وجنوب شرقي آسيا . ويطالب متكلم بعد آخر بإنهاء سباق التسلح وإزاحة الكابوس النووي المتكرر الذي يعاني منه الاطفال الصغار في كل مكان . ولو قدر لهذه الكلمات أن يُصغى اليها وأن تحترم لكان لها فعل السحر فيما تحققه .

إن الكلمات لها فعل السحر ، فيمكنها أن تنقل المرء الى زمن آخر والى مكان آخر والى أبعاد أخرى . ويمكنها أن تعبر عن النطاق الكامل للتجارب والمشاعر الانسانية ، من الاحسان الى الطمع ، ومن التسامح الى السخط ، ومن التواضع الى الفطرية ، ومن الامل الى اليأس ، ومن الحب الى البغضاء . ويمكن للكلمات ان تكون أدوات للتنوير كما يمكن أن توحى بالجهل . يمكن للكلمات أن تحرك المشاعر وتلهب الاحاسيس وتدفع المستمع الى العمل ويمكنها أن تترك المستمعين في حالة من اللامبالاة والسأم والخمول .

يمكن للكلمات أن تفتح العقول أو أن تغلقها ؛ يمكنها أن توحد الافاق أو أن تحد منها ، يمكنها أن تقربنا أو أن تباعد فيما بيننا . إن الكلمات يمكن أن تكون أمضى من أي سلاح عسكري عرفه الجنس البشري . لقد جعلت الطاقة يرتعدون والدكتاتوريات تضمحل .

ولهذا يخشى البعض الكلمة المكتوبة أو المسموعة أكثر من خوفه من أي شيء آخر . ولهذا السبب أيضا فإن ملاك الرقيق في نصف الكرة الغربي ، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، جعلوا تعليم القراءة والكتابة للمستعبدين من بني البشر أمراً "غير مشروع" وحرموهم من الاتصال فيما بينهم بلغاتهم الخاصة . وهذا هو السبب أيضا

في انه في منتصف القرن العشرين ، وحتى في أكثر البلدان تقدما ، تعين على بعض الآباء أن يناضلوا حتى يحمل ابناؤهم على أي قدر من التعليم اللائق . ولهذا السبب أيضا لم يبدخ نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا جهدا في خنق أصوات أشجع أبناء وبنات هذا البلد .

ولهذا السبب أيضا فإن أجيالا عديدة من بني البشر الشجعان في بلاد كثيرة ، كبيرة وصغيرة ، متقدمة النمو ونامية ، في الشمال والجنوب ، وفي الشرق والغرب ، دعت أعمال حق التعليم والحق في أن يسمع صوتها والتمت ذلك وسارت في مسيرات من أجله وحرمت عليه . ولهذا السبب فإننا نبحث عن الكلمات التي - كما كتب شاعر موزامبيقي معروف - "تدخل كل بيت مثل الريح وتسقط مثل الجمرات الملتهبة على نفوس الأفراد ..."

وبكل ما تستطيع الكلمات أن تفعله ، ليس هناك أمضى من كلمة صريحة مخلصمة . إن الراحل اميلكار كابرال شجع مرة زملاءه في الحزب الافريقي لاستقلال غينيا (بيساو) والرائس الأخضر على ألا يخفوا شيئا عن جماهير الشعب ، وألا يكذبوا أو يدعوا انهم حققوا نصرا بسهولة . هذه النصيحة تملح لنا هنا اليوم في الأمم المتحدة كما كانت تملح منذ ٢٢ سنة للمناضلين من أجل تحقيق الحرية لبلدين صغيرين في غرب افريقيا . إن الحقيقة سلاح قوي . وهي في الواقع أقوى سلاح يمتلكه الذين يطعمون الجوع ويوجدون المأوى للمشردين ويشفون المرضى ويعلمون الاميين وينهون العنف اللامعقول ويساعدون على وجه عام في خلق عالم أكثر انصافا وعدلا .

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يدعي انه حقق نصرا بسهولة في أي مجال من هذه المجالات ، وليس من السهل أيضا تحقيق أي أمر من هذه الامور ومرة أخرى فإن الشيء الجدير بالعمل من أجله وبالكفاح في سبيل تحقيقه ، نادرا ما يكون سهلا . ومنكون مذنبين ، أو منبلغ اسوأ شكل من أشكال السذاجة اذا ما رأينا غير ذلك .

إن الكلمات وحدها ، مهما كانت جميلة ، غير كافية لحسم العديد من القضايا الواردة على جدول أعمال الأمم المتحدة . وإلا لاصبحت ناميبيا عضوا كامل العضوية في

الأمم المتحدة ، ولاصحت فلسطين عضوا في الأمم المتحدة ، وكانت جنوب افريقيا ممثلة بحكومة شرعية وتشغل مقعدها في هذه القاعة اليوم .

لو كانت الكلمات وحدها كافية لما بقيت حتى الآن على جدول أعمالنا مسائل قبرص وكمبوتشيا وافغانستان ، ولسمح لشعوب الصحراء الغربية وتيمور الشرقية وكاليدونيا الجديدة أن تحتل بالفعل أماكنها الشرعية في مجتمع الأمم .

بيد أن الكلمات ، بغض النظر عن فصاحتها ، أو صدقها أو قوتها ، أو تأشيرها أو حسن نيتها ، ليست كافية على الإطلاق . ولعلها لن تكون كذلك . إن فردريك دوغلاس الخطيب المفوّه وزعيم الحركة المناهضة للعبودية في القرن التاسع عشر ، عبّر عن ذلك أفضل تعبير عندما قال ما يلي :

"ان القوة لا تعترف بشيء دون المطالبة به . انها لم تفعل ذلك ولكن تفعله أبدا . فإذا وجدت ما يُخضع أي شعب فستعرف القدر الدقيق للظلم والجور اللذين يفرضان على هذا الشعب . وهذان سيستمران حتى تبدأ مقاومتهم بالكلمات أو بتوجيه الضربات أو بالاثنيين معا" .

تصدر الجمعية العامة كل سنة مجموعة من القرارات . وتمثل كلمات تلك القرارات معا بعض أنبل الافكار والنظريات التي عرفها الجنس البشري . ولكن الاقل نبلا هو الافتقار الى التصميم من جانب بعض الاعضاء في الأمم المتحدة ، عندما تفادى هذه القاعة ويحين الوقت لتنفيذ قراراتنا الجماعية .

لا يكفي أن نشجب فقط الفعل العنصري . انه لن يختفي دون نضال . أما مدى طول هذا النضال ومدى عنفه فأمران يترك تحديدهما لشعب جنوب افريقيا ثم شعب ناميبيا اللذين فرض عليهما نظام الفصل العنصري . ونحن في بقية أنحاء العالم يجب ، باحسان حقيقي ، أن نؤيد الذين يناضلون ضد الفصل العنصري ، وأن نقر لانفسنا قيما تختلف عن قيم الذين يمارسون هذا النظام المرهق وقيم المستفيدين من هذا النظام .

ينبغي أن تكون القيم التي نعتنقها هي قيم الذين يحترمون العالمية الحقيقية لكل كائن انساني . يجب أن نعتنق هذه القيم في جميع الاوقات وفي جميع الاماكن ، وليس فقط عندما يسمع العالم ويرى .

ان السكوت او الامتناع عن العمل في مواجهة شر معروف في أحد أركان العالم
يمكن أن يعتبر قبولا لشرور أخرى في أركان أخرى من العالم . نحن المجتمع الدولي ،
يجب علينا أن نصر على مواصلة العداة ، مهما كان الثمن ، لكل من يحاول أن يعطي
مركزا ثانيا أو ثالثا لأي شخص بسبب عرقه أو دينه أو جنسه أو لغته أو مركزه
الاقتصادي .

إن الحاجة الرئيسية الى ضمان الإبقاء على موقع أفضل خلال أي اشتباك بين قوات متعادية مسألة معروفة جيدا في العلوم العسكرية . أما في الاشتباك الاخلاقي للجنس البشري فينبغي لنا عند تحديد مستقبل كوكبنا أن نطبّق نفس الحكمة ونفس القبول وأن نضمن الحفاظ على الموقع الأفضل .

ولا ينبغي لمن ذاق مرارة العبودية أن يتطلع الى استعباد الناس . ولا ينبغي لمن ذاق مرارة التمييز أن يمارس التمييز ضد الآخرين . ولا ينبغي لأي شخص كان ضحية أن يبحث عن شخص آخر يجعل منه ضحية له .

إنه لما يؤلمنا أن نرى بعض المستعمرات السابقة غير قادرة على فهم الكفاح المشروع للآخرين من أجل الاستقلال . إن حالات الإخلال بعملية تصفية الاستعمار تكون أكثر مأساوية عندما تكون الدولة المقترحة هي نفسها مستعمرة سابقة ، ربما تكون قد قدمت يد العون لجاره لها للقيام بالخطوات الاولى على الدرب لاستعادة هويتها . إن موقف فانواتو من هذه المسألة يقوم على تصوّر ما هو صحيح وما هو خطأ ، وليس على ما قد يتصوره الآخرون بوصفه شيئا مناسبا أو نفعيا أو آمنا أو أمرا واقعا .

وهكذا فإن فانواتو تأمل في أن يسمح لشعب الصحراء الغربية وشعب تيمور الشرقية وغيرهما من الشعوب التي تمر في ظروف مماثلة بتحقيق أحلامها أيضا . إذ أن حقوقها مقدمة مثل حقوق أي دولة ممثلة هنا اليوم . وإذا لا يوجد لها مكان في العالم فإن فئة قليلة جدا منا ستشعر بالامان إزاء الاماكن التي نشغلها .

وبصورة مماثلة ، ينتابنا شعور بالحزن من جرّاء المنظر المأساوي ، فنظّر الخلاف بين الجماعات الذي يعصف بكل أجزاء المعمورة . وليست شمة حاجة الى ذكر الاسماء أو التواريخ أو الاماكن . والجميع يعلم ذلك بمرارة . وإن كثيرا من حالات الخلاف هذا بين المجتمعات تضرب جذوره في التاريخ الاستعماري المشترك . وبعض من هذا الخلاف كان قائما قبل الاستعمار وهو نتيجة لعداوات يرجع تاريخها الى قرون عديدة . وإن فهم جذور المشكلة لا بد أن يساعدنا على مكافحتها . ولسوء الحظ ان الديماغوجيين على استعداد دائما لاستغلال التناقضات الاجتماعية القائمة والتلاعب بها لخدمة مصالحهم

الانانية وجر الآخرين الى طريق مدمر . ونحن في المجتمع الدولي يتعين علينا أن نبقي على المركز المعنوي المتفوق . وينبغي لنا أن نتناول هذه التناقضات الاجتماعية وأن نسمي الى حلها . أما بيت القصيد فهو كيف نفعل ذلك . وينبغي لعمالنا أن تكون بمثابة إشارة للآخرين تنبئهم بنوع العالم الذي ننشده .

إن كرامة وجمالة ضحايا الفصل العنصري في جنوب افريقيا هما في رأينا قدوة لبقية العالم . وأن المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية قد حافظا باستمرار على الموقع الأفضل برفضهما الراسخ تبني قيم نظام بريتوريا . ونؤمن ايما قويا برؤياهما للمستقبل . فهما يناضلان من أجل شعبيهما ضد نظام ما وليس ضد اخوانهما من بني البشر . ولضمان مستقبل هذا الكوكب تقع علينا جميعا مسؤولية تعلم الدرس منهما والكف عن شن البعض منا للحروب على بعض وعلى اطفال بعض . وتقع على عاتقنا مسؤولية عدم الاخذ بالقيم الشائنة التي تاخذ بها النظم اللااخلاقية . وعلينا ألا نتصرف نيابة عن الآخرين الذين همهم الوحيد هو تغريقنا عن طريق الهمس في الاذن ، الهمس المتمسم بالإغواء ، عن مدى سوء مجموعة عرقية أو أخرى .

إن الحرب المأساوية بين ايران والعراق هي مثال على صراع ينطوي على تناقضات تاريخية معقدة . وفانواتو شأنها شأن معظم الدول تشعر بالجزع إزاء نشوب هذه الحرب وتشعر بالجزع إزاء استمرارها . وفانواتو لم تنحز الى أي طرف في هذا الصراع القائم بين هاتين الدولتين ولن نفعل ذلك . فالطرفان صديقان لنا . لكن يجب أن نسأل أنفسنا هل توجد نقطة يمكن للمرء أن يبلغها أبعد من أن يشن حربا على دولة مجاورة ويببداً بشن حرب على القيم التي يعتنقها وعلى شعبه وعلى بقية الحضارة ؟

ولا توجد لدينا ردود على الاسئلة التي طرحتها هذه المأمة . وثاننا هنا شأن الآخرين نناشد طرفي النزاع الاحتكام الى آداب السلوك وحسبها السليم . ونرجو منهما أن يحاولا التفاهم وبعضهما مع البعض والتوصل الى صيغة مقبولة بصورة متبادلة . فلا ينبغي أن يكون هناك غالب أو مغلوب . فليسد السلم وحده .

إن الحرب بين إيران والعراق وما ألحقته من خسائر في الأرواح وآثارها الاقتصادية تذكرنا بأهمية المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الذي اختتم أعماله مؤخرا . وعلى الرغم من أن نتيجة المؤتمر لم تكن مرضية تماما فإن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه كان خطوة هامة على الطريق الذي يتعين علينا أن نسلكه سويا . وليس بوسع أحد منا أن يسير لوحده على ذلك الطريق أو غيره .

أما الحالة الاقتصادية التي تكتنف البلدان النامية فقد نوقشت مطولا . في هذا الوقت لن نتوسع أكثر في ما قاله ، على نحو واف بالفعل ، الآخرون الذين هم في وضع مماثل . بيد أنه لا يسعنا إلا أن نلاحظ أنه عندما ترغب البلدان النامية في بناء مكنة حديد أو مرفق من مرافق الموانئ أو مطار أو شبكة اتصالات أو مدارس أو عيادات طبية أو أجزاء أخرى لبنيات أساسية وطنية نجد جميع أشكال العقبات المالية تعترض طريقها . ولكن عندما يرغب بلد نام في شراء أسلحة فتلك مسألة يمكن دائما ترتيب الائتمان لها . وهذا يصدق على جميع البلدان ، صغيرة كانت أم كبيرة ، بغض النظر عن احتياجاتها الأخرى وبغض النظر عن عدم استعداد قوتها العسكرية لاستيعاب بعض المعدات . ويبدو أن البعض يخلط بين تجارة بيع الأسلحة وفن الدبلوماسية . وبالنسبة لهذه البلدان فإن الطريقة لكسب الأصدقاء والتأثير في الشعوب تكمن في تسويق وسائل التدمير الشامل . وفي معظم الحالات إن الأصدقاء الذين تكسبهم أقل بكثير من الذين تفقدهم .

إن الاتفاق المبرم مؤخرا ، من حيث المبدأ ، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لإزالة القوات النووية ذات المدى المتوسط الأقصر يعتبر خطوة إيجابية وإن كانت على سبيل التجربة . وهناك بالطبع مسائل كثيرة أكثر تعقيدا لا بد من تناولها . لذلك فإن الاجتماع المقترح أن يعقد بين زعمي هذين البلدين بشير خير جديد . وعندما يجتمع الرئيس ريفان والأمين العام غورباتشوف يحملان في جمعتهما دعوات وآمال العالم بأسره . إن إمكانية إجراء الحوار البناء بينهما بشير خير بتهيئة مناخ دولي أفضل .

ولا يسع العالم إلا أن يشعر بالتشجيع إزاء المصال الذي ضربته هاتان الدولتان العظمتان والذي يتمثل في تعلم الواحدة منهما للعيش مع الأخرى . وينبغي بالتأكيد لإيران والعراق أن يجدا أرضية مشتركة كما فعلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

وبعد سنوات من القتال المرير يبدو أنه توجد أرضية مشتركة في جزء آخر من العالم . فالاتفاق الذي تم إبرامه مؤخرا بين خمسة رؤساء من أمريكا الوسطى يمثل خطوة ايجابية جديرة بالتأييد الدولي . وقد يتحقق في النهاية السلم لشعوب تلك المنطقة المضطربة وقد تلوح لها الفرصة لإقامة العدل دون خوف .

في هذا الصدد إن فانواتو تنضم الى البقية في تأييدها للنداءات بتطبيع العلاقات بين بليز وغواتيمالا . فالاعتراف بالهوية الوطنية والكرامة والسلامة الإقليمية لدول أمريكا الوسطى الست هو عنصر أساسي في تشجيع التعايش السلمي وفي التنمية الاقتصادية لشعوب تلك المنطقة .

وهناك مناطق قليلة من العالم تصرخ من أجل التمسك بالقيم الأساسية للكرامة الإنسانية كما تفعل منطقة الشرق الأوسط . فعندما يقال كل شيء ويفعل كل شيء فإن الحقيقة الباقية أنه في ذلك الجزء من العالم ، يتمثل التناقض الأساسي والمشكلة الرئيسية والظلم الأساسي في السعي المنتظم لحرمان الشعب الفلسطيني من إنسانيته . فقد تمت التضحية بدياره وآماله ومستقبله من أجل إقامة دولة إسرائيل .

والآن إن لبنان المجاور يواجه مستقبلا مشكوكا فيه . فقد تمت التضحية بأحلام أطفاله . ألا يوجد حد لما يتوقعه العالم من شعب تلك المنطقة أن يتحملة ؟ إن تلك مسألة قد أفضت مضجع المجتمع الدولي أكثر مما يمكن لأي أحد أن يتذكر . وعلى مر السنين كان هناك أبطال كثيرون وشريرون لدى كلا الجانبين . وبالتأكيد إن كلا الطرفين غير نقي تماما . ولكن يتعين هنا أيضا على كل طرف أن يمد يده ليصافح الآخر . وان تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية اليوم لا يزال كما كان في السابق يمثل محاولة لإنكار وجود الشعب الذي تمثله هذه المنظمة .

هذه مشكلة ساعد المجتمع الدولي في إيجادها . وبالتالي فإنها مسألة يجب أن نساعد في حلها . ويمكن أن نبدأ بعقد المؤتمر الدولي المعني بالشرق الاوسط الذي نوقش مناقشة طويلة .

إن وليم شكسبير ذكر بشكل مناسب أن الماضي هو المقدمة . ونعتقد أن حلول العديد من المشاكل المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة تقتضي أن ننظر الى المستقبل بدلا من أن نكون أسرى الماضي . واليوم فإن الأمم المتحدة توفر للجنس البشري فرصة لتفادي العديد من أخطاء الماضي .

ولكن ، مثل شكسبير ، نعتقد أنه من أجل أن نفهم فهما حقيقيا طبيعة بعض المشاكل الحالية ودافع بعض الشخصيات الرئيسية في المسرح العالمي ، يجب أيضا أن تكون لدينا معرفة بالماضي . وفي هذا الصدد ، فإننا نشير ، مع الأسف ، الى أن البعض ، وخاصة نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، يعيش حتى الآن في الماضي الى درجة أنه لا يستطيع أن يستوعب عبر التاريخ .

إن حالة الرق في جنوب افريقيا ليست فريدة من الناحية التاريخية . فسي السنوات الاخيرة ، غُيرت هذه الظروف في الشكل وليس في المضمون . وهكذا فإن جنوب افريقيا تبقى بصفة أساسية عنصرية مثلما كانت بقاع أخرى من العالم في القرن التاسع عشر .

إن التغيرات التي حدثت جاءت جزئيا نتيجة أثر عالم القرن العشرين السريع التغير . ولكن أهم عامل حفاز كان ولا يزال هو جهود شعب جنوب افريقيا الذي رفض ببساطة الخنوع .

إن الفصل العنصري يرقى الى درجة الرق ، والتجاوزات للإنسانية لعهد الاستعمار والمحرقه التي وقعت في فترة الحرب العالمية الثانية ، وأعمال إبادة الجنس الأخرى وغيرها من الجرائم الكبرى التي ارتكبت في حق البشرية . إن الفصل العنصري لا يناقش دائما في نفس السياق مثل العبودية . ولكن لأسباب كثيرة ، فإننا نعتقد أنه ينبغي ذلك .

إن النقل التجاري لبني البشر ، المعروف بتجارة الرق عبر الاطلسي ، مثل نظيره الاقل شهرة في جنوب المحيط الهادئ ، أدين عالميا بسبب طبيعته الشريرة والالام الناجمة عنه . هذا السلوك الاثم كلف ملايين الارواح ودمر مجتمعات برمتها ، وقضى على أسر وفرق فيما بينها ، وأصبح في نهاية المطاف منشأ الاستعمار . وعمق وأبعد المعاناة البشرية بسبب تجارة الرق لا تحصى . وبالمثل ، فإن الثروة المالية التي جمعتها مجموعة من المختطفين ومماصي الدماء والارهابيين - نعم ، الارهابيين - نتيجة التجارة بالارواح البشرية لا يمكن أن تحصى . البعض قد نسي . وآخرون ، بلا شك ، يفضلون أن يتجاهلوا هذه الصفحة الهامة من التاريخ .

نشير الى هذا اليوم ليس بدافع من المرارة . فلا يوجد حقد في قلوبنا كما أننا لا نقصد كيل التهم . لا نريد من كل دولة ممثلة هنا إلا أن تتذكر وأن تفهم الماضي لكي نفهم السياق الصحيح لجنوب افريقيا ، وطبيعة عدو البشرية في برييتوريا وما يتعين على المجتمع الدولي أن يفعله من أجل التغلب على ذلك العدو .

إن جنوب افريقيا لم تتمتع حتى الآن من عبر التاريخ . لذلك يتعين على بقية العالم أن تناضل نضالا أشد من أجل توضيح مغزى تلك العبر لجنوب افريقيا . ويجب أن نفسر بشكل أفضل عبر التاريخ .

وعلى الرغم من الظروف التي قد تمتحن صبر قديس ، حافظ نيلسون مانديلا على المستوى المعنوي الرفيع الذي تكلمنا عنه من قبل . فهو وزملاؤه علموا سجانينهم أهم درس . والواقع ، أنه والعديد من شعبه ، يتمتعون بحرية أكبر من حرية الذين وضعوهم في السجن ، والذين يقومون بشعور من الفزع بحراسة أمة شائرة بأكملها . ونأمل ، بحلول نهاية هذه الدورة للجمعية العامة ، أن نقف جميعا مع السيد مانديلا ، وآلا يعتذر أحد لسجانيه أو يحميهم .

إن الذين يتاجرون بالعقاقير المخدرة يماثل وضعهم الى حد كبير وضع الذين يحكمون جنوب افريقيا . فكلاهما يفضل الثروة المادية على الحياة البشرية واللياقة الادبية . وكلاهما يبيع أحلاما زائفة لا وجود لها . وكلاهما لا يقدم شيئا سوى الرق

الحديث في صيغ مختلفة . وكلاهما لا يستحق شيئا إلا أهد الإجراءات الدولية المتضافرة صرامة لاستئصاله وإبعاده من التجربة البشرية .

والمؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها الذي عقد في فيينا في شهر حزيران/يونيه الماضي ، تحت الرئاسة القديرة لرئيس وزراء ماليزيا السيد مهاتير بن محمد مَعْلَم بارز في هذا الصدد . وفانواتو يسرها أن تلاحظ تزايد الإدراك الدولي أنه لا توجد منطقة واحدة أو أمة واحدة أو مجتمع واحد أو فرد واحد في مأمن أو بمنجى من لعنة إساءة استخدام العقاقير أو لعنة المتجرين بالمخدرات وما يجلبون معهم . ولكن لا توجد دولة ، مهما كان غناها أو قوتها ، تفعل ما يكفي من أجل التصدي لهذا التحدي الرئيسي الذي يواجه الحضارة . والأدلة على هذه الحقيقة موجودة حولنا ، لسوء الحظ ، وتهدد بإغراقنا جميعا .

إن الإرهاب يهدد بإغراق الحضارة . وهذا ينطبق على نوع الإرهاب الذي يمارسه الذين يظهرون أمام الباب في وسط الليل وهم يلبسون الزي الرسمي ومسلحين ببركات جهاز الدولة والذين أقتنوا وسائل التعذيب ، مثل الافراد الذين يقومون باختطاف الأرواح البشرية والاتجار بها مثلما فعل تجار العبيد والقراصنة في عهد سابق . وهذا ينطبق أيضا على نوع الإرهاب الذي يجعل الجنس البشري برمته أسيرا للخطر الحقيقي الذي تشكله الترسانات النووية ، كما ينطبق على الذين يرتكبون أعمال عنف عشوائية باستخدام أساليب الموت التقليدية . إن الإرهاب خاطئ . خاطئ أدبيا . وخاطئ تكتيكا . وخاطئ سياسيا . لا توجد استثناءات ولا شروط . ولا يمكن للمرء أن يستخدم الوسائل الإجرامية دون أن يصبح مجرما .

وقيم أي منظمة أو حركة ، مثل قيم أي فرد ، يحددها أسلوب حياتها ومبلغ احترامها للحياة - كل الحياة . وهذا ينطبق على الحياة أيا كان صاحبها سواء كان أسود أو أبيض أو بنيا أو أصفر ؛ وسواء كان مسلما أم مسيحيا أم يهوديا أم بوذيا أم ملحدا أم شخصا يأخذ بمذهب اللادرية ؛ وسواء كان صاحبها موهوبا أم معوقا وسواء كان غنيا أم فقيرا .

انتقل الآن الى موضوع كنا نود الآن ننتقل اليه . في السنة الثانية والاربعين بعد إنشاء الامم المتحدة ، وبعد انقضاء ٢٧ سنة على اعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ما كان ينبغي أن يكون مدرجا في جدول أعمال هذه الهيئة مسألة ناميبيا أو مسألة كاليدونيا الجديدة .

على الرغم من العقبات الواضحة أمام استقلال ناميبيا ، ما عاد هناك أي شك في حق شعب ناميبيا في هويته وفي بلده . حتى لو قامت جنوب افريقيا يوم غد ، بشكل أو بآخر ، بنقل أعداد كبيرة من البيض الى ناميبيا - الكثير منهم من المستخدمين العسكريين وموظفي الخدمة المدنية - وبنقل أعداد كافية من البلدان المجاورة لجعل الناميبيين أقلية في بلدهم ، فلن يندفع أحد ، ولن يشك أحد في حق ناميبيا في أن تصبح دولة مستقلة . و جنوب افريقيا ، بتطلبها ، تمكنت من تأخير ما لا مفر منه ، ولكن لا يمكنها في هذه المرحلة أن تعيد كتابة التاريخ .

وفي كاليدونيا الجديدة تحاول الدولة القائمة بالإدارة خداع الشعب المستعمر وخداع المجتمع الدولي عن طريق اتباع سياسة الهندمة الديموغرافية . وعن طريق إجراءاتها المتعمدة المتمثلة في تشجيع الهجرة الى كاليدونيا الجديدة ، نجحت الآن في تحويل شب ذلك الإقليم الى أقلية في أرضه - على الرغم من أنه مازال أكبر المجتمعات عددا .

والسؤال المطروح أمامنا الآن هو ، هل هذه الاجراءات من جانب دولة استعمارية ينبغي أن يسمح لها باحباط الاماني المشروعة للشعب المستعمر واحباط قرار الامم المتحدة ؟ إن المنطق والاخلاق بالاضافة الى الميثاق والعديد من الاعلانات الصادرة عن الامم المتحدة تشير بشكل جلي الى أن الجواب بالسلب .

وتود حكومة فانواتو أن توضح مرة أخرى أنها ليست على خلاف مع حكومة أو شعب فرنسا . إنها لا تتمنى لفرنسا أو لشعب تلك الأمة العظيمة إلاّ الرخاء والنجاح باستمرار . هذه الرغبات صادقة جادة . غير أنها ليست معطاة على حساب شعب كاليدونيا الجديدة أو شعب أي اقليم آخر قد يطمع قطاع من السكان الفرنسيين في أراضيهم أو موارده .

وفانواتو هي أقرب جار لكاليدونيا الجديدة . كما إنها بلد يشاطر تاريخا
استعماريًا مشتركًا مع كاليدونيا الجديدة وله شبه بشعبها الذي لا يمكن أن تفهمه حق
الفهم إلا شعوب أخرى لها أيضا القدر الكبير من السمات المشتركة .

وفي العام الماضي شعرنا نحن وبلدان أخرى في جنوب المحيط الهادئ بالارتياح للدعم الذي تلقيناه بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة في المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في هراي بزبابوي . ونشعر اليوم أيضا بالارتياح لأن شعب كاليدونيا الجديدة المستعمر لا يزال يحظى بدعم حركة بلدان عدم الانحياز في حملته من أجل استرداد ما لم يتخل عنه أبدا .

كما نشعر بالارتياح للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر الماضي بإدراج كاليدونيا الجديدة على قائمة الأمم المتحدة بالاقليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . ولعل الوفود تتذكر المناخ الذي ساد الجمعية العامة في الايام التي سبقت اتخاذ ذلك القرار وفي اليوم الذي جرى فيه التصويت . ولعل الوفود تتذكر أيضا ما قيل والطريقة التي قيل بها .

لقد قيل للبعض إن كاليدونيا الجديدة جزء لا يتجزأ من فرنسا وإن هذه المسألة لا محل لمناقشتها في الأمم المتحدة . وقيل للبعض إن ما أصبح القرار ٤١/٤١ ألف كان غير ضروري لأن لجنة الـ ٢٤ كانت ستنظر على أية حال في المسألة . وقيل للبعض إن بلدان جنوب المحيط الهادئ تكن مشاعر غير طيبة وغير عقلانية إزاء فرنسا ولا تعرف ما تفعله وكان هذا التصريح الأخير أشد ما قيل اتساما بالتشكيك .

وعندما ينظر المرء الى الوراء يجب عليه أن يتساءل لما نظمت فرنسا ما وصفته باستفتاء على مستقبل الإقليم منذ اسابيع قليلة مضت اذا كانت مقتنعة بأن كاليدونيا الجديدة جزء منها . إننا لن نطرح حتى السؤال التالي : كيف ومتى أصبحت كاليدونيا الجديدة "جزءا" من فرنسا . إننا سندخر ذلك السؤال ليوم آخر .

ويجب على المرء أيضا أن يتساءل ، لما لم تقدم فرنسا حتى الآن المعلومات المطلوبة منها بموجب المادة الثالثة والسبعين (هـ) من الميثاق ، اذا كان القرار ٤١/٤١ ألف غير ضروري ؟ بوسع المرء أن يفترض ، استنادا الى الحجج التي ساقتها فرنسا في العام الماضي ، أنها تعتزم التعاون مع لجنة الـ ٢٤ . غير أن المعلومات الوحيدة التي كانت مستعدة لتقديمها هي البيان غير الدقيق الذي ألقاه وزير خارجية

فرنسا في كلمته أمام الجمعية العامة في ٢٣ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ . وبكل الاحترام الواجب لوزير الخارجية ، فإننا لا نعتبر أن الاستفتاء الذي نظم دون المراعاة الواجبة للمبادئ والممارسات المقبولة للأمم المتحدة يعد عملا صحيحا من أعمال تقرير المصير . ويصدق ذلك بصفة خاصة عندما يقاطع الشعب المستعمر العملية بمرمتها .

لقد كان من اليسير التنبؤ بالنتيجة وقد تم التنبؤ بها فعلا . فالفرنسيون اختاروا أن يظلوا فرنسيين . ولم تكن نتوقع شيئا آخر . أما غير الفرنسيين فإن معظمهم لم يشتركوا في التصويت .

هل تقترح فرنسا الآن تنظيم عمليات تصويت مماثلة في المناطق الأخرى الخاضعة للاحتلال ؟ هل يمكن لمثل هذا الاستفتاء أن يحول مرتفعات الجولان مثلا الى جزء من اسرائيل ؟ واذا مددنا هذا المنطق على استقامته هل يجب علينا أن نسمح لجنوب افريقيا بأن تعزز مطالبتها بجزء هام من ناميبيا اذا امتعانت بقدر من الهندسة الديمغرافية ؟ وبطريقة مماثلة الى حد ما ، هل نحن الآن على استعداد لقبول إدعاء فرنسا بحقها في مايوت ؟ وفي المستقبل هل سنقبل إدعاء أي بلد كبير بحقه في أرض أفقر حجما وأقل سكانا لمجرد أن سكان ذلك البلد أكثر عددا وأقوى عسكريا ؟

إن هذه هي الطريقة التي كان يعمل بها العالم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وفي مطلع هذا القرن قبل أن توجد أمم متحدة . هل هذا ما نريد العودة اليه ؟ إن ما تقوله فرنسا الآن للعالم يتحدى المنطق والسوابق الشابتة للأمم المتحدة . كما أنه يخالف بصورة جذرية المعيار المقبول حاليا للسلوك الدولي ويخالف بصورة خطيرة للغاية ممارسة إنهاء الاستعمار المقبولة .

وعلاوة على ذلك ، فإننا لا نتفق مع بيان وزير خارجية فرنسا بأن الظروف التي سادت في كاليدونيا الجديدة أثناء الاستفتاء كانت - هادئة وترقى فوق الجسد - (A/42/PV.8 ، ص ٣٦) . غير أن العالم شاهد عن طريق كاميرات التلفزيون كيف كانت الأحوال "هادئة" في كاليدونيا الجديدة في الاسابيع التي سبقت التصويت . إننا نشعر بالارتياح مثلنا مثل الجميع لعدم حدوث مزيد من العنف . غير أننا نعزي ذلك الى صبر

شعب الكانك ووجود القوات المسلحة الفرنسية المخيف التي أحكمت جفاعلية سيطرتها على الشعب المستعمر . فقد قام العسكريون الفرنسيون بواجبهم على خير وجه .
وعلىنا نحن الآن ، أعضاء المجتمع الدولي ، مهمة نؤديها . فيجب علينا أن نواصل اتباع المبادئ والممارسات التي أرسيناها . ويجب علينا أن نواصل تمسكنا بميثاقنا وبتاريخنا .

لقد أوصت لجنة ال ٢٤ بمشروع قرار يستجيب لذلك على وجه الدقة . وهو مشروع قرار متوازن ومعتدل في لهجته . ونأمل أن يؤيد الأعضاء هذا المشروع ليظلوا بذلك متمسكين بالقيم التي أرسنها الأمم المتحدة . ونحن لا نطلب سوى أن يسمح للأمم المتحدة بالاطلاع بدورها المعتاد . ما الذي يمكن أن يكون أكثر معقولة من ذلك ؟
إن فرنسا عضو مهم في هذه الهيئة . وهي تشغل مقعدا دائما في مجلس الأمن وتمارس تأثيرا كبيرا بطرق أخرى داخل المنظمة وخارجها . لذا يجب أن تكون في صدارة من يحترمون نص وروح قرارات الهيئة العالمية . فإن التحلي بالانصاف إزاء الخاضعين للاستعمار في كاليدونيا الجديدة لا يمكن إلا أن يعزز مكانة فرنسا وعظمتها بدلا من أن ينقصها .

وسواصل توجيه هذا النداء حتى تستمع اليه فرنسا بقلبها كما تستمع اليه بأذنيها . وإذا جرى تجاهل هذا النداء فسواصل توجيهه الي أن يلقى اليه . ولن يشني أي شيء فانواتو عن الدفاع عن هذه القضية إلا إذا قال شعب الكانك نفسه إنها لم تعد قضيته .

إن فانواتو ليس لديها دافع خفي للإصرار على هذه القضية . وليس لدينا شيء نخفيه ولا شيء نكسبه سوى أن نطمئن الي أن الأمم المتحدة لاتزال هي المنظمة التي تصفها كلمات ميثاقها .

السيد فرح (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي من دواعي

سروري البالغ أن أوجه اليكم تهنئتنا الحارة بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . إن انتخابكم لتولي هذا المنصب

الرفيع هو أفضل دليل على صفاتكم بوصفكم دبلوماسيا قديرا . وإني مقتنع بأن معارفكم الواسعة وخبرتكم مستهمان في إنجاح مداولاتنا . ولن يدخر وفدي جهدا في تقديم إسهامه المتواضع في إنجاز مهمتك .

ويسعدني أيضا أن أعرب عن تقدير وعرفان وفدي لسلفكم السيد جودري وزير خارجية بنغلاديش الذي أظهر كفاءة وتفانيا في أدائه لمهامه بوصفه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الماضية .

كما يسرني أن أشيد بصفة خاصة بالسيد خافيير بيريز دي كوبيار الأمين العام لجهوده الدؤوبة الرامية الى تعزيز التعاون والتفاهم بين الأمم .

إن الحالة الاقتصادية لأفريقيا أصبحت تنذر بخطر بالغ . فمن بين ما تميزت به هذه الحالة انخفاض الناتج الداخلي الإجمالي وتضاؤل الدخل الناتج عن التصدير وتدني الدخل وزيادة معدل تزايد السكان . وفي الوقت الذي تمس فيه حاجة البلدان الأفريقية الى تنفيذ برامجها الإصلاحية ، نشهر التحول التدريجي لموارد مالية من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو .

إن عددا كبيرا من البلدان الافريقية ، لاسيما البلدان الواقعة جنوب الصحراء ، يواجه مديونية تعرقل ، على نحو كبير ، تنميته . فالخدمات الاجتماعية غير الكافية في مجالات مثل المحة والتربية والتعليم والاسكان ، قد أصبحت مسبعا لقلق مستمر في تلك البلدان . كما تزداد آثار الجفاف الوخيمة تفاقمها من جراء عدد اللاجئين والنازحين الكبير .

كل هذه العوامل تلحق الضرر بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، كما أنها تقوض الاصلاحات الاقتصادية التي تفضل بها افريقيا منذ أن اعتمد في عام ١٩٨٥ برنامج أولويات الانعاش الاقتصادي لافريقيا ١٩٨٦-١٩٩٠ ، ومنذ أن اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٦ ، برنامج العمل للانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦-١٩٩٠ . كما تضاءل احتمال زيادة الاستثمار في مشروعات التنمية تضاؤلا كبيرا .

وتقوم البلدان الافريقية بتنفيذ برنامج طويل الاجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك لمعالجة تلك الحالة الاقتصادية ونحن على ثقة من أن المجتمع الدولي سيقدم دعمه لبرامج الانعاش والتنمية الاقتصادية في افريقيا ، نظرا لان الاقتصادات الافريقية يجب أن تحقق معدل نمو أعلى مما هي عليه حاليا حتى تتمكن افريقيا من عكس الاتجاه الحالي وتتغلب على تخلفها .

لا حاجة الى القول إن البلدان الافريقية يجب أن تعزز التعاون الاقليمي في كل المجالات التي تعتبر حيوية لتحسين حالتها الاقتصادية والاجتماعية وفقا لخطة عمل لاغوس ووثيقتها الختامية .

وفي هذا الصدد ، يجدر بنا أن نلاحظ أن بلدان شرق افريقيا - اثيوبيا واوغندا والسودان والمومال وكينيا وجيبوتي - قد ضاقت جهودها للتصدي لآثار الجفاف الوخيمة وغيره من الكوارث الطبيعية المتملة ، واقامت سلطة حكومية دولية معنية بالجفاف والتنمية . وقد اعتمدت تلك البلدان خطة عمل لتمويل برامج قطاعية محددة ومشاريع معينة لازمة لتعزيز طاقتها القومية والإقليمية لمكافحة آثار الجفاف والنهوض

بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ونحن نعتقد أن نجاح هذه البرامج لا يمكن أن يتحقق إلا بالمؤازرة الكاملة من جانب المجتمع الدولي .

وأود أن أحيط الجمعية العامة علما بأن السلطة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية قد عقدت أول مؤتمر للمانحين في جيبوتي في آذار/مارس ١٩٨٧ . وفي ذلك المؤتمر اعترفت البلدان المانحة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الحكومية بالعمل الجاد الذي اضطلعت به هذه السلطة ، وذلك عندما عرفت عليها برامج ومشروعات متماسكة تتفق مع برنامج أولويات الانعاش الاقتصادي لافريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . ولقد أظهر المجتمع الدولي اهتمامه بتلك المشروعات المتمثلة بالأمن الغذائي وموارد المياه ومكافحة التصحر والأبحاث الزراعية والبنيات الأساسية .

وأغتنم هذه الفرصة كي أعرب عن امتناننا الصادق لكل الدول الاعضاء والوكالات والمنظمات التي تشارك وتقدم مساعدتها في ذلك الوقت العصيب ، الذي تحاول فيه الدول الاعضاء في السلطة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية تعبئة مواردها المالية والمادية والتقنية اللازمة

إن أمم القرن الافريقي مافتتت من أجل تعزيز التعاون الإقليمي . ونحن نؤمن بأن إقامة منظمات دولية حكومية إقليمية ستساعد على تهيئة الظروف المؤاتية للتسامح وحسن الجوار مما يجعل من الممكن تطوير تعاون حقيقي في المبادلات التجارية والثقافية . ويمكن لهذا التعاون أن يساعد على خلق مناخ الثقة المتبادلة الذي من شأنه أن يعزز رفاهة شعوب المنطقة .

إن جمهورية جيبوتي تقع في منطقة من أكثر مناطق العالم جفافا . وما زالت ندرة الأمطار والظروف المناخية المناوئة تشكل عقبة رئيسية تعترض طريق التنمية والاكثفاء الذاتي في الغذاء . إن ضعف الإنتاج الزراعي والحيواني في جيبوتي جعلها الآن تستورد بأعمار مرتفعة جدا كل المواد الغذائية اللازمة للاستهلاك المحلي تقريبا . إن الصناعة ليس لها وجود تقريبا ، وهذا يرجع أساسا إلى ارتفاع أسعار الطاقة الكهربائية المتاحة . وفي هذا المضمار ، أولت حكومة جيبوتي أهمية قصوى

لتنمية موارد الطاقة الجديدة والمتجددة التي يمكن أن تشكل قاعدة أساسية للتنمية الصناعية المستمرة ، وخاصة في مجال استكشاف الطاقة الحرارية الأرضية واستغلالها . ونحن نعتقد أن هذه الطاقة موجودة بقدر كاف للوفاء بجزء كبير من احتياجات بلادي من الطاقة في المستقبل القريب . لكن استغلال الطاقة الحرارية الأرضية يتطلب توفير التكنولوجيا والاستثمار الرأسمالي وأيدي عاملة مؤهلة نفتقر إليها في الوقت الراهن . ومع ذلك ، لابد من المحافظة على تطوير قطاع الخدمات ، الذي يشكل حالياً أساس اقتصادنا الوطني ، بل وتوسيع نطاقه . بيد أن الإبقاء على هذا القطاع عند مستوى سليم يتطلب تعديلات هيكلية وتدريباً للأيدي العاملة وموارد مالية ضخمة .

وبالإضافة إلى هذه الصعوبات ، يتعين على جمهورية جيبوتي أن تتصدى لحالة اقتصادية ومالية صعبة ناجمة عن عوامل عدة غير مؤاتية تتضمن الدين الخارجي ، والتضخم والبطالة ، كما تمثل آثار الجفاف الأخير ووجود عدد كبير من اللاجئين عبئاً ضخماً على ميزانية الدولة .

وإزاء هذه الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية تأمل حكومة بلادي في أن تقدم الدول الأعضاء في المنظمات والوكالات الدولية إلى جيبوتي المساعدة اللازمة لمواصلة جهودها وتمكينها من الاضطلاع بنجاح ببرامج التنمية الخاصة بها .

ما زالت الحالة في الشرق الاوسط تشكل أشد تهديد للسلام والامن الدوليين إقلاقاً . فإسرائيل ، التي تنتهج سياسة توسعية ، دأبت دوماً على تحدي الرأي العام الدولي ، وترفض بازدياد قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وأحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي ، التي تمنع على عدم جواز الإستيلاء على الأراضي بالقوة . ووفقاً لما نراه إسرائيل ، إن تسوية مشكلة الشرق الاوسط لا تتمثل في إيجاد حل عادل ودائم ، لكن في التوسع والاستيلاء على الأراضي على حساب جيرانها وإنكار حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف .

لقد أظهرت إسرائيل بتصرفاتها - منذ قيامها - أنها لن تتخلى عن الأهداف التوسعية التي حددها المهيمنة . فمنذ قيام دولة إسرائيل بموجب قرار الجمعية

العام ١٨١ (د-٣) الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٧ ، قام النظام الصهيوني بشن حملة ارهاب تضمنت ذبح السكان المدنيين ، بما فيهم النساء والاطفال ، وأسفرت عن هجرة جماعية للفلسطينيين . وهكذا أدخل الارهاب ، في العصر الحديث ، الى الشرق الاوسط ، بوصفه وسيلة لتحقيق الاهداف السياسية . ومنذ عام ١٩٤٨ تتسبب أعمال العدوان الاسرائيلية في مراعات مسلحة عديدة عرضت للخطر السلم والامن الدوليين .

إن قضية فلسطين هي لب الصراع في الشرق الاوسط ، ولا يمكن أن يكون هناك حل دون مراعاة للتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني . وقد تأكدت هذه الحقيقة الاساسية في خطة السلم العربية التي اعتمدت في مؤتمر قمة فاس . وقد أعلن المجتمع الدولي في مناسبات كثيرة أن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وانسحاب اسرائيل التام غير المشروط من الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، هي العناصر الاساسية لسلم عادل ودائم في الشرق الاوسط . ان المؤتمر الدولي المعني بالسلم في الشرق الاوسط الذي يجب أن ينعقد ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٨ (جيم) ، تحت اشراف الامم المتحدة ورعايتها ، وبمشاركة جميع الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، من شأنه أن يكون أكثر المحافل صحة لإقرار سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط .

ونحن نشيد بالاميين العام لجهوده التي لا تكل من أجل الاسراع بعملية الاعداد للمؤتمر ، ويحدونا الأمل في أن يتغلب على كل العقبات التي تقف في طريق المبادرات التي يتخذ زمامها .

إن التدخل الاسرائيلي في لبنان والمذابح التي ارتكبت ضد المدنيين ، والتي لا يمكن تبريرها ، وتدمير الممتلكات لاتزال تتسبب في تردّي الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في ذلك البلد ، ذلك الهيكل الذي أصيب بأضرار فادحة نتيجة للنزاع الداخلي . وبذريعة ما يسمى المنطقة العازلة ، تواصل اسرائيل احتلال جنوب لبنان لعرقلة عملية الوحدة الوطنية وإعاقة عملية التعمير . إننا ندعو الأمم المتحدة إلى ضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٠٩ (١٩٨٣) ، ومساعدة لبنان على استعادة سيادته على كامل أراضيه بغية الاضطلاع بمهمة إعادة التعمير والانتعاش الصعبة .

وعلى الرغم من قرارات الأمم المتحدة وقرارات منظمة الوحدة الافريقية وقرارات حركة عدم الانحياز ، وعلى الرغم من الرأي العام العالمي أيضا ، فان نظام جنوب افريقيا يواصل تكثيف ممارساته القمعية عن طريق القيام بأعمال العنف والتخويف والمذابح التي يرتكبها ضد الغالبية السوداء . إلا أن الحملة الارهابية التي تشنها جنوب افريقيا والاعمال الوحشية التي يرتكبها رجال الشرطة والعنف لن تؤدي إلا إلى زيادة تميم الذين يناضلون من أجل نيل حريتهم واستقلالهم الوطني .

إننا نشعر بقلق عميق ازاء عدم إحراز تقدم في المفاوضات الرامية إلى إيجاد حل لمسألة اعتاق الغالبية السوداء الافريقية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، في وقت يواصل فيه نظام الفصل العنصري ارتكاب الاعمال الوحشية ضد شعب جنوب افريقيا .

وفي ظل هذه الظروف ، اننا نعتقد أنه لا يمكن حمل نظام الفصل العنصري على التفاوض إلا عن طريق ممارسة ضغط دولي محدد متضافر ، وفرض عقوبات شاملة على الفور . إن المنطقة لن تعرف السلم والهدوء ما لم يتم تفكيك نظام الفصل العنصري والقضاء عليه قضاء مبرما ، ويتعين على جميع البلدان المحبة للسلم أن تؤيد جميع الجهود الدولية التي يروج أن تعطل آلية ذلك النظام القمعي . وينبغي للاجراء الدولي أيضا أن يؤيد الجهود التي تبذلها الغالبية الافريقية في جنوب افريقيا للقضاء على العنصرية ، واستئصال شأفة التمييز العنصري ، والقضاء على سياسة نظام بريتوريا القمعية .

إن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ورفضها الاعتراف بحق الشعب الناميبى في تقرير المصير والاستقلال ، على الرغم من قرارات الامم المتحدة ، مصدر قلق عميق . ومادام نظام برييتوريا يواصل احتلال ناميبيا ، ومادام القمع العسكري والبوليسي يستخدم في اخضاع شعب ناميبيا ، ومادام نظام الفصل العنصري مستمرا فسي نهب موارد الاقليم الطبيعية والمعدنية الوفيرة خدمة لمصالح الاقلية ومصالح الحلفاء الاجانب ، فان السلم في ذلك الاقليم سيبقى معرضا للخطر .

إن أعمال العنف التي ترتكبها قوى الفصل العنصري قد تجاوزت حدود ناميبيا وحدود جنوب افريقيا . وقبل دقائق قليلة ، أشار رئيس دولة زامبيا ، وهو الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، الى آخر الاحداث التي وقعت في تلك المنطقة . فقد تكررت أعمال نظام برييتوريا العدوانية ضد دول خط المواجهة المستقلة بهدف زعزعة استقرارها ونشر الغوض فيها . وعلى ضوء تلك الحالة ، فإن دول المواجهة في حاجة الى دعم سياسي ومادي ومالي مناسب لتتمكن من الدفاع عن نفسها ضد هجمات جنوب افريقيا المتكررة .

إن أية مفاوضات تستهدف ايجاد حل سياسي لمشكلة ناميبيا ينبغي أن تفضي الى وقف كامل لاطلاق النار يتبعه فورا الانسحاب غير المشروط لقوات جنوب افريقيا المحتلة من ذلك الاقليم ، وذلك ليتسنى لشعب ناميبيا أن يمارس حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال تمشيا مع خطة الامم المتحدة التي أقرها مجلس الامن في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وهي الاساس الحقيقي لالتماس حلول تفضي الى استقلال ناميبيا سلميا .

ويتعين على المجتمع الدولي أن يقدم لشعب ناميبيا كل مساعدة ضرورية لمواجهة عدوان جنوب افريقيا ، ليتسنى له تحقيق الانتصار في كفاحه المشروع من أجل الحرية والاستقلال ، تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

طيلة مدة تزيد على سبعة أعوام بأيام قليلة يستمر الصراع المدمر بين ايران والعراق ، وهما جاران مسلمان . إن ذلك الصراع أضر ، وفقا لبعض التقديرات ، عن وفاة وجرح مليون شخص وألحق أضرارا مادية لا يمكن حصرها . والان ، يتخذ الصراع

أبعادا خطيرة ، بما في ذلك خطر أن يصبح صراعا دوليا . وادراكا من المجتمع الدولي لهذه التطورات ، اعتمد في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ تدابير عملية ترد في قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، لانهاء الصراع .

وللاسف ، لاتزال المذابح والدمار يزدادان حدة إما عن طريق قصف المراكز المدنية بالقنابل أو عن طريق تعريض الملاحة الدولية للخطر . إننا نحث المجتمع الدولي على زيادة جهوده واتخاذ الخطوات الضرورية لانهاء ذلك الصراع . وينبغي متابعة جميع المبادرات الثنائية والمتعددة الاطراف لاحلال سلام حقيقي بين البلدين . ان الجهود التي يتخذها مؤخرا الامين العام للأمم المتحدة يتعين تعزيزها ليتمكن البلدان من التفاوض على أساس قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، الذي اتخذ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ . إننا نقدر بالغ التقدير تجاوب العراق مع الجهود الرامية الى التماس حل للصراع يتفاوض عليه .

إن عملية الوساطة التي تظلع بها لجنة رؤساء الدول المخصمة التي شكلتها منظمة الوحدة الافريقية لايجاد حل للمشكلة التشادية تستحق التأييد . ويتعين علينا أن ندعم جميع الجهود التي يريج أن تفضي الى إحلال السلم والامن في تلك المنطقة . ويتعين على المجتمع الدولي مساعدة جهود شعب وحكومة تشاد التي تستهدف التعمير . وطيلة ثمانية أعوام تقريبا الآن يعاني شعب أفغانستان من احتلال قوات مسلحة أجنبية ، واضطر الملايين من أبنائه الى العيش في المنفى هربا من المذابح . إن الحالة تستدعي حلا سياسيا عاجلا على أساس مبادئ الميثاق والتزام الدول بالامتناع في علاقاتها الدولية عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد سيادة وسلامة أراضي أية دولة أخرى . إن نداءات المجتمع الدولي المتكرر بسحب القوات الأجنبية لم يُصغ إليها بعد . ويتعين على المجتمع الدولي أن يضاعف من جهوده للتخفيف من معاناة شعب أفغانستان ، وذلك بضمان انسحاب القوات الأجنبية ليتسنى لذلك الشعب أن يختار بحرية نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، دون أي تدخل أجنبي .

إن منطقة جنوب شرقي آسيا منطقة أخرى من مناطق التوتر منذ التدخل العسكري الأجنبي في كمبوتشيا الديمقراطية واحتلال أراضيها . ونأمل أن يستعاد السلم إلى تلك المنطقة عن طريق إيجاد حل سلمي عادل لمشكلة كمبوتشيا ، يضمن انسحاب جميع القوات الأجنبية ، ويتيح لذلك البلد التمتع بسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه ووضعه غير المنحاز .

وفي شبه الجزيرة الكورية ، مازالت الحالة مصدر توتر مستمر منذ أن تفجر الصراع في أوائل الخمسينات . وإن الطريقة الوحيدة لتخفيف حدة التوتر هي إيجاد الظروف الضرورية التي تتيح لقب كوريا الجنوبية و لقب كوريا الشمالية بدء حوار يمكن من خلق مناخ من الثقة المتبادلة ليتسنى لهما حل خلافاتهما دون أي تدخل أجنبي .

إننا نعيش في عالم أصبح فيه التكافل ، بصورة متزايدة ، ضرورة لا مفر منها . وإننا نلاحظ بارتياح الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتشجيع الدول المتقدمة النمو والدول النامية على التعاون لوضع نظام عالمي جديد وعادل ومنصف .

إن الأمم المتحدة تعزز التفاهم والتعاون في أوسع إطار. لمفهوم هاتين العبارتين . ويجب أن تضاعف الأمم المتحدة من جهودها لايجاد حلول للقضاء على الفقر المدقع ، والجوع ، وسوء التغذية والمرض .

وختاماً ، فإننا نؤمن بإيماناً قوياً بالأمم المتحدة وبقائها من أجل صون السلم والأمن الدوليين . ونؤكد من جديد دعمنا للمثل النبيلة التي تجسدها الأمم المتحدة لأنها توفر أفضل المحافل للتوصل إلى حلول من المرجح أن تفضي إلى التفاهم والتسامح والتعاون في العلاقات الدولية .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠